حاليا المرتبة الثانية (بعد العلف) في قائمة المواد الزراعية التي تستوردها الضفة الغربية من اسرائيل(٤٧) .

الصناعة : وكان لاسرائيل في حقل الصناعة ايضا خطط تتعلق بالضفة الغربية . فالصناعة في الضفة الغربية محدودة وعلى نطاق ضيق ، وبالتالي فان اغراق اسواقها بالمنتجات الصناعية الاسرائيلية — ٧٥٪ من صادرات اسرائيل للضفة الغربية بضائع من الانتاج الصناعي — لن يؤدي حتما الى تشجيع النمو المستقل لصناعة الضفة الغربية(٤٨) . واحد تأثيرات السياسة الاقتصادية الاسرائيلية على الضفة الغربية هو في الحقيقة منع لاي تصنيع بارز . وتستنتج دراسة راند التي اشرنا اليها سابقا ان الضفة الغربية ، مثل العرب في اسرائيل ، « لن تتمكن من احراز اي تقدم ملحوظ في مجال التنمية الصناعية »(٤٩) .

وقد بدأت اسرائيل ، مع ذلك ، محاولة السيطرة على صناعة الضفة الغربية . فقد اعلنت الحكومة الاسرائيلية ، في آب ١٩٦٩ ، عن تقديمها معونات مالية للمستثمرين الاسرائيليين والاجانب في المناطق المحتلة ، بما فيها الاعفاء من الضرائب وضمان الطمأنينة وتخفيض اسعار المواد الخام . (وفي حال قيام مشاريع مشتركة ، لا يحق للشريك المقيم في الضفة الغربية الحصول على تلك المعونات)(٥٠) . ولكن نظرا لان مستقبل المناطق المحتلة السياسي ما يزال موضع شك ، فقد ابدى الاسرائيليون ترددا في استثمار اموالهم هناك . وقد بدأت تظهر بعض المصانع الاسرائيلية في غزة حيث تقول الحكومة الاسرائيلية انها تنوي الاحتفاظ بها تحت الحكم الاسرائيلي .

وتقوم المصانع الاسرائيلية ، بدلا من الاستثمار المباشر ، باعطاء عقود عمل لمصانع الضفة الغربية وذلك للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة . ففي عام ١٩٦٩ ، بعد مضي عامين فقط على الاحتلال ، كان ٩٪ من العمال الصناعيين في الضفة الغربية يعملون على تلبية الطلبات الاسرائيلية(٥١) . (راجع جدول رقم ٤) . وقد ذكرت صحيفة **جيروزاليم بوست** ان معامل الخياطة تنتشر في الضفة الغربية « لتلبية طلبات مصانع آتا، ركس ، بربير ، الاستكس وغيرها . وقد قال السيد بشار (مسؤول في وزارة التجارة والصناعة) «لدينا ثمانية مصانع اخرى مستعدة لتقبل الانتاج اذا كان هناك من يصنعه» . كما ان معامل المفروشات تعطي عقودا للضفة الغربية : فقد تعاقد معمل رامات في اللد مع شركات في بيت لحم ونابلس . وكانت احدى الشركات الاسرائيلية تعتزم بناء مصنع خاص بها للفراش المصنوع من الاسفنج ، لكنها تعاقدت عوضا عن ذلك مع مصنع في الضفة الغربية على القيام بالمهمة بمبلغ ٤٠٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ ، وستضاعف المبلغ هذا العام »(٥٢) .

ويقوم مسؤول التجارة والصناعة في الضفة الغربية ، وهو ملحق من قبل وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية بسلطات الاحتلال ، بالتنسيق ما بين صناعات الضفة الغربية واحتياجات اسرائيل . واحدى مهامه اقامة اتصالات بين الصناعيين الاسرائيليين الذين يمتلكون معدات مستعملة برسم البيع وبين صناعيي الضفة الغربية الذين يرغبون في شراء تلك المعدات ، وان معظم المعدات « الجديدة » التي تصل معامل الضفة الغربية هي في الواقع معدات اسرائيلية مستعملة جرى تجديدها . ومن مهام هذا المسؤول الاخرى : « اسداء النصح وتقديم المشورة العملية لاصحاب المصانع والمعامل حول كل ما يتعلق بشراء المواد الخام من اسرائيل والخارج ... وتقديم النصيحة الفنية حول كل جوانب مستوى الصناعة الاسرائيلية التي تدخل في انتاج المنتوجات المختلفة ... وتشجيع الصناعيين في المناطق المحتلة على الاشتراك في المعارض التجارية في اسرائيل والخارج ، وارسال عينات من منتوجاتهم لكي تعرض في المعارض الاجنبية »(٥٣) .